ومثل دفع العوض لو وقع من المراة ابدا ولو جهلت ما ابرات منه ولا يتوقف على حكم
في المدونة اذا اخذ منها شيأ وانفصل به وقال ذاك بذاك وان لم يسم طلاقا فان
الخلع وان سمي طلاقا لازم ما سماه وكذا الا يتوقف على كون العوض من الزوجة
من وليها واجنبي لكن لا يستقر ملك الزوج عليه الا اذا كان دافعه رشيد الا ان كان
سفيها او صغيرا او رقيقا فلا يستقر ملكه عليه وان وقع الطلاق باينا نفذ

من ذلك فيلزمه ما نوى اثنين او ثلاث ظاهر كلامه انه يقبل قوله بلا
يمين وبه رواية المدنيين وقال ابن القاسم لابد من يمين وشهره ابن
بشير ثم انتقل يتكلم على الخلع وهو لغة الازالة ومنه خلع
الوالي عزله وشرعا ازالة العصمة بعوض من الزوجة او غيرها وهو
معنى قوله والخلع طلقة لا رجعة فيها وان لم يسم طلاقا اذا
اعطته شيأ فخالعها به من نفسه فتوله طلقة اشار لمن
يقول انه فسخ لا طلاق فعلى الاول اذا طلقها قبل الخلع طلقتين
لا محل له لابعد زوج وعلى الثاني له مراجعتها قبل ان تتزوج
وقوله لا رجعة فيها اشارة لمن يقول انه رجعي لا باين وقوله
وان لم يسم طلاقا اشارة لمن يقول ان الخلع لا يكون طلاقا الا اذا
سمي طلاقا اما اذا لم يسم طلاقا فلا يلزم الطلاق وقوله اعطته
شيأ يريد مما يحل تملكه وبيعه احترازا من نحو الخمر والخنزير فانه
يلزمه الطلاق ويكسر الخمر ويقتل الخنزير وليس له قبل المراة في
نظير ذلك شيء على المشهور وحكمه الجواز الا ان يكون مضرا بها فتفتدي
العوض لتتخلص من ظلمه فيحرم اخذه ويرده وينفذ طلاقه
ثم انتقل يتكلم على الفاظ الكناية الموعود بها بقوله
ومن قال لزوجته انت طالق البتة فهي ثلاث دخل بها او لم
يدخل ولا ينوي ما ذكره هو مذهب المدونة وشهره ابن بشير
وقيل ينوى ان لم يدخل وشهره ابن الحاجب فيما في سائر الكنايات
الظاهرة وان قال لها انت برية او خلية او حرام او حبلك
على غاربك فهي ثلاث في التي تحل بما وينوى في عدد الطلاق
الا في ارادة غير الطلاق في التي لم يدخل بها وقد ذكرنا في الاصل
معاني هذه الالفاظ والمطلقة التي تسمى لها الزوج صداقا

قوله فان اقال لها انت حرية الخ اعلم ان انت او كالمبتة او
انت بائن او حرام او انا منك بين او
لا بينونة الا الثلاث او الخلع اه عدوي قوله والمطلقة قبل البا المراد به الوطي لا مجرد الاختلاء اه عدوي

وهو الاب اي لا غيره ولو وصيا مجبرا وقوله البكر اي او الثيب الصغيرة بشرط ان يكون ذلك قبل الدخول
الطلاق وكذا قبل الطلاق عند ابن القاسم حملا على ان الاصل في افعال الاب لها حملها على المصلحة لا عند مالك
ان الاصل في الاسقاط عدم المصلحة وفصل بينهما بان كلا يقول انه عفوه حال الجهل محمول على المصلحة
قبل الامام لا يجوز عفوه قبل الطلاق على ما اذا تحقق عدم المصلحة ومفهوم قولنا قبل الدخول انه
المتوسطة ه لانها لما صارت شيأ صار بها الكلام وهذا اذا كانت رشيدة والا فالكلام للاب اه عدوي
والمطلقة قبل البا المراد به الوطي لا مجرد الاختلاء اه عدوي

جايز قبل البنا يجب لها نصف الصداق الذي سماه لها اذا
كان النكاح صحيحا لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن
وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا ان يعفون اي النساء
الراشدات او يعفو الذي بيده عقدة النكاح وهو الاب في ابنته
البكر والسيد في امته وقيدنا بسمي لها احترازا مما اذا لم يسم لها شيأ
وذلك في نكاح التفويض وقد تقدم حكمه وبجايز احترازا مما اذا
سمي ما لا يجوز وبالنكاح الصحيح احترازا مما اذا كان فاسدا فانما
لاشي لها ظاهر قوله قبل البنا انه لو دخل بها كان لها جميع الصداق
ولو كان صبيا وليس كذلك فان الصبي اذا دخل بها ليس لها الا
نصف الصداق لان دخوله كلا دخول وقد علم معنى قوله الا ان
تعفو عنه اي عن نصف الصداق وبي ان كانت ثيبا رشيدة
وان كانت بكرا فذلك اي العفو راجع الى ابيها وكذلك السيد
في امته ومن طلق امراته الحرة مسلمة او كتابية او الامة المسلمة
مدخولا بها او غير مدخول بها لم يسم لها طلاقا باينا او رجعيا كان
المطلق حرا او عبدا في نكاح لازم فينبغي بمعنى يستحب له ان
يمتعها اي يعطيها شيأ يجري مجرى الهبة بحسب ما يحسن من مثله
على قدر حاله من يسر وعسر قال في المدونة اعلاها خادم او
نفقة واد ناها كسوة بعضهم يعني بالنفقة ما يقرب من ثمن الخادم
وقوله ولا يجبر تاكيد اذ المستحب لا يجبر عليه من اباه وقيدنا
بلازم احترازا من ذات الخيار اذا ردت به لانها غارة ووقت المتعة
في الطلاق الرجعي بعد انقضاء العدة لانها قبل ذلك زوجة وفي
الطلاق البائن بائر الطلاق وانما كانت المتعة مستحبة تسلية
للفراق وتطييبا لنفسها ويدل للاستحباب تقييده تعالى الاية

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)